الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي ينخفض إلى 107,33 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 11 سنتا في تداولات أول من أمس ليستقر عند مستوى 107,33 دولارات مقارنة بـ 107,44 دولارات في تداولات يوم الجمعة الماضي.
وارتفع خام برنت في العقود الآجلة تسليم (فبراير) 49 سنتا ليغلق عند 111,11 دولارا للبرميل متعافيا في أواخر الجلسة وسط آمال بإحراز تقدم في محادثات الميزانية الأميركية.
واختتمت العقود الآجلة لمزيج «برنت» عام 2012 مرتفعة 3,73 دولارات أو 3,5٪ مسجلة مكاسب للعام الرابع على التوالي وسجلت أيضا متوسطا يوميا قياسيا لمدة عام اذ استفادت الأسعار من الاضطرابات في الشرق الأوسط ومشاكل الانتاج من بحر الشمال حتى في ظل تأثير أزمة الديون الأوروبية على النمو الاقتصادي.

اللجنة استمعت لشهادة مها ملا حسين ويوسف العتيقي وسعد الشويب ووزير النفط الأسبق محمد العليم.. وتوقعات بصدور قرارها خلال يناير

«صناعة الكيماويات» في ردها على استفسارات لجنة تقصي الحقائق: الشراكة مع «داو» تمت على أسس فنية وقانونية ودراسات جدوى سليمة

مع دخول العام 2013، يحبس القطاع النفطي أنفاسه لدفع الغرامة المليارية المجحفة المفروضة على الكويت والبالغة قيمتها 2,5 مليار دولار جراء الغاء صفقة الشراكة مع شركة «داو» الأميركية والمعروفة محليا بقضية «كي ـ داو» فبعد ان تسلحت الشركة الأميركية بسلاح التحكيم الدولي الذي لا استئناف فيه تجاهد لجنة تقصي الحقائق التي شكلت من قبل مجلس الوزراء للخروج بحكمها النهائي الذي يتوقع ان يكون خلال الشهر الجاري.

وفي هذا الصدد، كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان اللجنة التي يرأسها د.عدنان شهاب الدين وتضم في عضويتها ثلاثة آخرين قد أرسلت من خلال المستشار الفني والهندسي الذي عينته اللجنة مؤخرا، مجموعة من الاستفسارات الفنية إلى شركة صناعة الكيماويات البترولية حول الجدوى الإستراتيجية من مشروع الشراكة مع «داو كيميكال». وبينت المصادر أن صناعة الكيماويات قامت بالرد على جزء من تلك الاستفسارات وأرسلتها إلى اللجنة خلال الأسبوع الماضي على ان تستكمل باقي الردود خلال الفترة المقبلة لاسيما ان الأسئلة فنية للغاية وتتطلب دقة في الإجابات.

وذكرت المصادر ان الاستفسارات تمحورت حول العائد الداخلي على الاستثمار في شراكة «كي ـ داو» حيث شددت صناعة الكيماويات في ردها على ان العائد السنوي يزيد عن 15٪ سنويا بناء على الدراسة التي قام بها اكثر من مستشار خارجي للنواحي الاقتصادية والقانونية والتسويقية والفنية من تلك الشراكة قبل المضي قدما في التفاوض المباشر مع الشركة الاميركية.

وأشارت الى ان اللجنة طلبت شهادة كل من رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في «صناعة الكيماويات» مها ملا حسين ونائب العضو المنتدب للاوليفينات المستقبل من الشركة يوسف العتيقي والرئيس التنفيذي السابق لمؤسسة البترول الكويتية سعد الشويب ووزير النفط الأسبق محمد العليم بالإضافة الى عدد من مسؤولي مؤسسة البترول الكويتية الحاليين، مؤكدة أن اللجنة استقبلت هؤلاء القياديين خلال الأسابيع الماضية للاستماع إلى الخطوات التي اتخذت في هذا الشأن.

وفيما يلي اهم ردود شركة صناعة الكيماويات البترولية على استفسارات لجنة تقصي الحقائق التي لخصتها المصادر لـ «الأنباء»:

● أولا: جودة المصانع

شركة «داو للكيماويات» هي شركة عالمية عملاقة تجمع بين قوة العلم والتكنولوجيا الحديثة من جهة والعنصر الإنساني من جهة أخرى للارتقاء المستمر بضرورات التطور الإنساني، وأثبت العامان الماضيان أن الدراسات الفنية التي قام بها المستشارون اللذين عينتهم شركة صناعة الكيماويات البترولية هي دراسات موضوعية حول جودة المصانع والعمر الافتراضي لها والقدرة الإنتاجية، حيث تم وضع معامل قياس للمصانع وأسعار البتروكيماويات يثبت تحقيق عائد سنوي على الاستثمار يزيد عن 15٪.

● ثانيا: تاريخ إنشاء المصانع

بعد الغاء الصفقة، ادعى بعض المشككين ان الـ 40 مصنعا المشمولة ضمن عقد الشراكة «خردة» وهذا الأمر غير صحيح على الإطلاق، حيث تقوم الشركة بعمليات تحديث وتطوير مستمر مع استبدال أجزاء كبيرة من المصانع سنويا وهذا يثبت من التصنيفات التي تم وضعها من قبل شركات التأمين التي تركز في الأساس على سلامة المصانع حيث أثبتت انه لا يوجد بتلك المصانع أي عيوب فنية ترهق ميزانية شركات التأمين السنوية والتي قد تنجم عن حوادث او إعطاب.

ومعلوم ان بعض مصانع شركة «داو» قد أنشئت في السبعينيات والثمانينيات ولكن الطاقة الإنتاجية لتلك المصانع تتعدى الطاقة التصميمية، وضربت «صناعة الكيماويات» مثالا على مصنعها في مملكة البحرين الذي تأسس في 1979 كشراكة بين الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين لإنتاج الأمونيوم واليوريا والميثانول وتبلغ القدرة الإنتاجية للمصنع حاليا القدرة التصميمية له وهذا ما يثبت أن مصانع «داو» جيدة وليست «سكراب» كما ادعى البعض.

● ثالثا: تخفيض العائد على الاستثمار

معدل العائد الداخلي على الاستثمار لصفقة «كي ـ داو» عندما قبلت بها شركة صناعة الكيماويات كان 10,9٪ وبعد تخفيض سعر الصفقة بعد الازمة المالية العالمية ارتفع الى 12,6٪ وأثبتت الأيام أن العائد على الاستثمار يقدر بأكثر من 15٪، وهذا ثبت من ارتفاع سعر سهم شركة داو الى اكثر من 40 دولارا بعد الازمة المالية.

● رابعا: أفضل الاستشاريين عملوا على اتفاقية الشراكة

عمل على مشروع الشراكة أفضل الاستشاريين وآلاف العاملين في مختلف شركات النفط الكويتية، وقد بذلت كل من مؤسسة البترول وشركة صناعة الكيماويات البترولية جهودا كبيرة في عملية التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاقية مرضية، وخسر القطاع النفطي التزام شركة «داو كيميكال» بإنشاء مركز أبحاث متطور في الكويت للبحث في البتروكيماويات تقدر كلفته بـ 100 مليون دولار لتطوير الصناعة النفطية المحلية.

● خامسا: موافقة المجلس الأعلى للبترول على الصفقة

جاء إلغاء الصفقة ليفوت على الكويت فرصة جيدة نحو الانفتاح على العالم صناعيا وتكنولوجيا واقتصاديا مع العلم بأن قرار المجلس الأعلى للبترول للموافقة على الصفقة كان قائما على دراسات صحيحة وسليمة في جدواها الاقتصادية وإجراءاتها القانونية، كما أن المعلومات التي زود بها من قبل القطاع النفطي كانت معلومات معتمدة على دراسات وأبحاث نفذها مستشارون عالميون مختصون في هذا الشأن.

وتمت المفاوضات بين الأطراف بكامل الدقة والتمعن ليتم التأكد من أنهم سيؤسسون شراكة ذات مسؤوليات هائلة بالطاقات والمواهب الكويتية التي ستكون حجر أساس فيها وستكون شراكة «كي ـ داو» من كبريات شركات البتروكيماويات حول العالم وأكبرها تأثيرا، وستظهر احتراما دائما للناس والمجتمعات والحكومات التي تعمل معها وستخلق آلاف فرص العمل للكويتيين حول العالم.

● أحمد مغربي

المفاوضات تمت بكامل الدقة لتأسيس شركة ذات مسؤوليات هائلة بالطاقات الكويتية

«كيوتل» القطرية تستحوذ على 15٪ إضافية في «تونيزيانا» التونسية

الدوحة ـ كونا: أعلنت شركة اتصالات قطر (كيوتل) رسميا أمس عن توصلها الى اتفاق مع الحكومة التونسية على امتلاك حصة اضافية بنسبة 15٪ في شركة «تونيزيانا» وذلك مقابل مبلغ بقيمة 360 مليون دولار. وقالت «كيوتل» في بيان ان ملكيتها الاجمالية والشركات المملوكة لها في (تونيزيانا) سترتفع الى 90٪ بعد إتمام هذه الصفقة، موضحة ان الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة في الكويت التي تمتلك فيها حصة بحجم 92,1٪ تمتلك نسبة تبلغ 75٪ في (تونيزيانا).

وقال البيان ان الحكومة التونسية ستحتفظ بملكية 10٪ من شركة (تونيزيانا) قد يتم طرحها مستقبلا للاكتتاب العام.

من جانبه، أعرب رئيس مجلس ادارة مجموعة كيوتل الشيخ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني في تصريح صحافي عن سعادته بـ «إتاحة الفرصة امام كيوتل لزيادة حصتها في «تونيزيانا» التي تعتبر شركة متميزة قادرة على تحقيق قيمة عالية للمساهمين في الأجل البعيد».

وأبدى الشيخ عبدالله تطلعه إلى تعميق الشراكة مع المؤسسات والهيئات التونسية خاصة مع دخول تونس مرحلة جديدة من التطور والنمو ومواصلة توسعها في خدمات الجيل الثالث للاتصالات وإطلاق خدمات الخط الثابت في 2013.

وأكد أن هذه الخدمات الجديدة ستعزز من فاعلية خدمة العملاء في تونس كما ستسهم في نمو الاقتصاد في تونس.

محافظ «المركزي المصري» يستدرج المضاربين لفخ.. وضربة قاصمة لهم خلال أيام

الدينار يقفز إلى 22,1 جنيهاً في السوق المصرية مع بدء تعويم الجنيه

حقق سعر صرف الدينار الكويتي ارتفاعا ملحوظا أمام الجنيه المصري وذلك مع الارتفاع الكبير والسريع في سعر العملة الأميركية جراء تطبيق البنك المركزي المصري لأول مرة نظاما يشمل تحديد سعر التعاملات على الدولار الأميركي من خلال نظام المزاد بدلا من النظام السابق الانترنت والذي يعد خطوة نحو تعويم الجنيه وذلك بعد حالة التراجع الشديد في الاحتياطي الدولاري الأميركي بالبنك المركزي وأصبح لا يملك السيولة الدولارية اللازمة لضخ نقد أجنبي في السوق لإحداث التوازن في السعر للحفاظ على قيمة الجنيه. وقال عماد جمال الدين مدير إحدى شركات الصرافة والأعمال المالية ان سعر الشراء للدينار سجل قفزة كبيرة بلغ 22,1 جنيها وسجل سعر البيع 22,7 جنيها بزيادة 70 قرشا خلال أسبوع. وأشار إلى أن نظام المزاد أدى إلى رفع قيمة الدولار أمام الجنيه بصورة سريعة مسجلا سعر الشراء من الأفراد 6,4 جنيهات وتجاوز سعر البيع 6,5 جنيهات، ومن المتوقع أن يصل إلى 7 جنيهات قبل نهاية الشهر الجاري.

وأوضح أن المزاد يتضمن مشاركة كل البنوك فيه وعرض الموقف من العرض والطلب على الدولار لكل بنك وبناء عليه يتم تحديد السعر طبقا لأعلى سعر مقدم. وقال ان أسعار باقي العملات العربية ارتفعت بزيادة الدولار مسجلا سعر الشراء للريال السعودي 1,665 جنيه والبيع 1,685 جنيه وبلغ سعر الشراء للدينار البحريني 16,30 جنيها وبلغ سعر البيع 16,50 جنيها وارتفع الريال العماني إلى 16,02 جنيها و16,25جنيها للشراء والبيع على التوالي.

وأوضح ان القرارات الجديدة تضمنت فرض أعباء على شركات الصرافة عند شراء الدولار من البنوك من خلال فرض عمولة بنسبة 1٪ على الشركات وذلك في إطار سياسة البنك المركزي أيضا نحو ترشيد الطلب على شراء الدولار.

وأضاف جمال الدين ان سياسات البنك المركزي فرضت عليها حالة التقشف في استخدام الدولار حتى يتوافر لديه الاحتياطي اللازم لاستيراد السلع الغذائية الهامة للبلاد والحفاظ على المخزون الاستراتيجي لها.

تفاصيل خطة البنك لحسم معركة الدولار

وكشف مصدر مسؤول بالقطاع المصرفي عن أن البنك المركزي بدأ بتنفيذ خطة لاستدراج المضاربين على الدولار لاستنفاد كل قواهم التي استخدموها في تداول العملة الأميركية بشكل يضر بالاقتصاد الوطني خلال الآونة الأخيرة لتحقيق مكاسب دون وجود أسباب حقيقية واقتصادية لشراء الدولار واكتنازه.

وأضاف في تصريحات صحافية نقلها موقع أن فاعلية القرارات الأخيرة التي طرحها البنك المركزي ستتضح جليا خلال الأيام القليلة المقبلة في توجيه ضربات قاسية للمضاربين والسيطرة على سوق الصرف، من خلال توفير الدولار داخل البنوك وشركات الصرافة من دون تدخل مباشر من البنك المركزي في خطوة تستهدف استقرار أسعار الصرف من ناحية والحفاظ على ما تبقى لديه من أرصدة الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي وصل إلى معدلات حرجة من ناحية أخرى.

إن الآلية الجديدة التي طرحها البنك المركزي لشراء وبيع الدولار من وإلى البنوك الأحد الماضي تستهدف موازنة قوى العرض والطلب في الجهاز المصرفي خلال الفترة المقبلة، لتوفير العملة الصعبة للبنوك التي تواجه ارتفاعا في الطلب على الدولار من بنوك أخرى تتوافر لديها العملة وينخفض فيها الطلب.

وقال الخبير المصرفي ياسر عمارة إن الدولار ارتفع خلال الآونة الأخيرة لسببين، الأول هو ارتفاع حدة المضاربات على العملة الأميركية وهو ما يحاول المركزي إجهاضه، والثاني تعليمات صندوق النقد الدولي التي تتطلب تحقيق مرونة أكبر في تداول النقد الأجنبي داخل السوق المحلية دون تدخل من المركزي.

من جانبه، قال مصدر مسؤول بالبنك المركزي المصري إن مصرفه يتمتع باستقلالية تامة في إدارة سوق الصرف ولا يتبع تعليمات أحد، لافتا إلى أن الهدف الأساسي لإدارة السياسة النقدية للبلاد هو الحفاظ على الاستقرار النقدي للسوق.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية والعمال السيد القصير، إن الإجراءات الجديدة التي طرحها البنك المركزي المصري ستساهم خلال فترة وجيزة جدا في تحقيق استقرار سعر صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه، لافتا إلى أنه يتم تنفيذها بتنسيق كامل مع البنوك العاملة في السوق المحلية لتلبية احتياجات كل بنك من النقد الأجنبي وتحديدا العملة الأميركية للوفاء بمتطلبات العملاء.

من جانبه، قال نائب رئيس الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار محسن عادل، إن خطوة البنك المركزي بتدشين آلية طرح عطاءات دورية لشراء أو بيع الدولار الأميركي FX Auctions ستعمل من خلال قيام البنك المركزي بشراء فائض الدولار من البنوك عند توافره أو بيع الدولار للبنوك عند مستويات سعرية معينة يتم تحديدها على أساس قوى العرض والطلب السوقية، وذلك بغرض ضمان توافر العملات الأجنبية بالسوق من جانب وعدم حدوث تشوهات سعرية من جانب آخر.

وطالب نائب رئيس الجمعية المصرية لدراسات التمويل والاستثمار بضرورة تحديد الأسباب التي أدت إلى اضطراب سوق الصرف مؤخرا ومتابعتها بدقة لضمان عدم تكرارها، واعتبر أن الانفلات الحالي مؤقت، حيث من المتوقع ارتفاع موارد الدولة من العملات الأجنبية وانتعاش الاحتياطي من خلال السياسات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها خلال الأيام الماضية. وتوقع تراجع سعر الدولار أمام الجنيه خلال الفترة المقبلة، مشيرا إلى أن انخفاض الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي صاحبته زيادة في الواردات نتيجة تراجع الإنتاج محليا على خلفية الأحداث التي تلت ثورة يناير وهو ما ظهرت ضغوطه بقوة على سعر الجنيه مؤخرا خاصة مع حالة الاضطراب السياسي التي مرت بها البلاد خلال آخر شهور العام الماضي.

وتوقع عادل أن توفر الآلية الجديدة سيولة دولارية بين البنوك بما يتراوح بين 100 و250 مليون دولار خلال الأيام الأولى، موضحا أن تطبيق هذه الآلية سيوجه ضربة قوية للمضاربين على سعر الدولار أمام الجنيه.

● القاهرة ـ وكالات ـ ناهد إمام

البورصة المصرية تستقبل 2013 بقيد 11 شركة جديدة

قالت إدارة البورصة، امس إن عدد صفقات الاستحواذ المنفذة خلال العام الماضي بلغ 4 صفقات بقيمة 19,2 مليار جنيه، مقابل 8 صفقات بقيمة 4,2 مليارات جنيه مصري في 2011.

وأوضحت أن في مقدمة الصفقات التي تم تنفيذها هذا العام صفقة بيع 94٪ من الشركة المصرية لخدمات التلفون المحمول بقيمة 19 مليار جنيه تقريبا لشركة إم تي تيلكوم إس سي آر إل، تليها صفقة بيع 6,5٪ من الدلتا الصناعية ـ ايديال بقيمة 105 ملايين جنيه لشركة أوليمبيك جروب للاستثمارات المالية.

وكشفت البورصة المصرية أنه تم قيد 11 شركة جديدة في عام 2012 برأسمال قدره 2,5 مليار جنيه، وذلك مقارنة بنحو 8 شركات جديدة تم قيدها العام الماضي برأسمال قدره 551 مليون جنيه.

كما ارتفعت رؤوس أموالها بنحو 1,2 مليار جنيه، معتمدة على الزيادة النقدية أو من خلال إصدار أسهم مجانية، تعديل القيمة الاسمية، الاندماج والاستحواذ أو المبادلة.

كما شهدت سوق السندات نشاطا ملحوظا خلال عام 2012 مقارنة بالعام الماضي، حيث ارتفعت إجماليات التداول إلى نحو 38 مليار جنيه مصري مقارنة بنحو 31 مليار جنيه تم تحقيقها خلال العام الماضي. كما بلغ حجم التداول للسندات نحو 37,5 مليون سند مقابل 35 مليون سند خلال العام الماضي مثلت السندات الحكومية التي يتم التداول عليها طبقا لنظام المتعاملين الرئيسيين غالبية قيمة وحجم التداول للسندات حيث استحوذت وحدها على 99,8٪ من إجمالي قيمة التداول على السندات كما استحوذت على نحو 98٪ من حجم التداول على السندات خلال العام الحالي.

الأردن يقر موازنة 2013 بعجز 1,8 مليار دولار

عمان ـ أ.ف.ب: أقرت الحكومة الأردنية أول من أمس موازنة المملكة لعام 2013 بعجز متوقع تتجاوز قيمته 1,8 مليار دولار، على ما أفاد سليمان الحافظ وزير المالية الأردني. ونقلت وكالة الانباء الأردنية الرسمية عن الحافظ قوله ان «مجلس الوزراء اقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013 في جلسته الاثنين».

وأضاف ان «اجمالي نفقات الموازنة العامة للسنة المالية 2013 بلغت حوالي 7456 مليون دينار (حوالي 10,5 مليارات دولار) موزعة بواقع 6210 ملايين دينار (حوالي 8,7 مليارات دولار) للنفقات الجارية و1246 مليون دينار (1,7 مليار دولار) للنفقات الرأسمالية».

وتابع ان «الايرادات العامة بلغت حوالى 6146 مليون دينار (حوالي 8,6 مليارات دولار) منها 5296 مليون دينار (حوالي 7,4 مليارات دولار) ايرادات محلية والباقي 850 مليون دينار (حوالي 1,1 مليار دولار) منحا خارجية».

وأوضح الحافظ انه «ترتيبا على ذلك، بلغ عجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية لعام 2013 حوالي 1310 ملايين دينار (1,8 مليار دولار) مشكلا ما نسبته 5,4٪ من الناتج المحلي الاجمالي، في حين بلغ عجز الموازنة قبل المنح حوالي 2160 مليون دينار (حوالي 3 مليارات دولار) او ما نسبته 8,9٪ من الناتج».

وأكد ان موازنة عام 2013 «تتسم بتحسن ملحوظ في درجة الاعتماد على الذات، اذ يتوقع ان تقفز نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية من 75٪ عام 2012 الى 85,3٪ عام 2013».